A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/2/KOR/3
2 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية
جنيف، ٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١

جمهورية كوريا*

هذا التقرير هو موجز للورقات[1] المقدمة من ثمانية من أصحاب المصلحة إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتَّبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار يتصلان بمطالبات محددة. وذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما أنه بقدر المستطاع لم يجر تغيير النصوص الأصلية. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محددة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة ورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وبالنظر إلى كون دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً – المعلومات الأساسية والإطار

ألف – نطاق الالتزامات الدولية

١- أفاد كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، في ورقة مشتركة بأن الحكومة لم تُحدد موقفها إزاء سحب تحفظاتها على عدد من نصوص المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. ولم تصدق الدولة الطرف، علاوة على ذلك، على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

باء – الإطار الدستوري والتشريعي

٢- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أنه بموجب الدستور لا يختلف الأثر القانوني للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الحكومة وصدقت عليها عن الأثر القانوني للتشريعات الداخلية. بيد أنه وفقاً للجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، لا تزال عامة الناس تجهل على نطاق واسع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فهماً عميقاً لالتزاماتها القانونية لكي تطبِّق القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد بدأت مؤخراً السلطات القضائية والتشريعية الإشارة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان[٢]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بوضع آليات وطنية لكي تستخدمها السلطات التشريعية والقضائية من أجل المشاركة في إعمال الصكوك الدولية وإيجاد الطرائق الفعلية الكفيلة بنشر هذه الصكوك[٣].

٣- وأشار كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن "المواطنين" فقط هم المحميون بالدستور (مقابل "غير المواطنين"). ويميز الدستور الحقوق المدنية عن الحقوق الاجتماعية التي يكون للدولة بموجبها سلطات تقديرية واسعة، كما أنه يرفض عدم قابلية هاتين الفئتين من الحقوق للتجزئة. وفي حين أن الدستور ينص على أن للقانون الدولي "الأثر ذاته الذي للقانون الداخلي"، فقد رُفض في الواقع أن يكون للقانون الدولي لحقوق الإنسان قوة مُلزمة، وذلك وفقاً لكل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية[٤].

جيم – الهيكل المؤسسي والحقوق إنساني

٤- أُنشئت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١، بعد تشاور استغرق ثلاثة أعوام وجمع شريحة واسعة من القطاعات والجهات الفاعلة في المجتمع الكوري، حسبما أفاد به المركز الآسيوي للموارد القانونية[٥]. وهذه اللجنة مُعتمدة في "الفئة ألف" لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[٦]. وأشار كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير

الحكومية إلى أن اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان قد صاغت توصيات تتعلق بسياسات رئيسية وبقوانين ومراسيم، كما ساهمت في تحسين حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز وغيرها. بيد أنه وفقاً لكل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، لم تتعامل اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بإيجابية مع الانتهاكات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، فقد قللت الحكومة من شأن التوصيات الصادرة عن اللجنة أو شوهتها أو أهملتها، مما أسفر عن عرقلة التحسن العام في حالة حقوق الإنسان[٧].

٥- وأفاد كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، في ورقة مشتركة بأنه جرى تقديم مقترح إلى الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ يتعلق بإعادة تنظيم الهيئات الحكومية. وتريد الإدارة الجديدة أن تجمع بين وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، كما ترغب في تحجيم الوزارة المسؤولة عن شؤون الجنسين لتصبح لجنة عديمة الفائدة داخل وزارة أخرى، مما يُعتبر نكسة كبيرة في مجال حقوق الإنسان للنساء الكوريات. وقد أُنشئت لجنة المساواة بين الجنسين أول الأمر في عام ٢٠٠١ ووسّعت نطاق مسؤولياتها بإشرافها على قضايا رعاية الأطفال في عام ٢٠٠٤ وعلى سياسات الأسرة في عام ٢٠٠٥[٨].

دال - التدابير السياساتية

٦- أفادت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٧ أن الحكومة وضعت خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. بيد أن اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان أشارت إلى أن خطة العمل الوطنية لم تتمكن من معالجة المسائل المهمة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية (من قبيل الاعتراف بالأنشطة السياسة للموظفين المدنيين والمدرسين وإنشاء مكتب مستقل للمدعي العام العسكري وإلغاء قانون الأمن الوطني والاعتراف بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية وإلغاء عقوبة الإعدام)؛ والمسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إدخال تحسينات على بوالص التأمين ضد الحوادث الصناعية والبطالة وزيادة الحد الأدنى للأجور القانونية وحماية حقوق المرضى وحظر عمليات الإخلاء القسري من دون تقديم الملجأ والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحق في التجمع)؛ والمسائل الأخرى المتصلة بالأشخاص المهمشين اجتماعياً وفئات الأقليات[٩]. وأشار أيضاً كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن خطة العمل الوطنية لم تتخذ موقفاً واضحاً إزاء المسائل الملحة لحقوق الإنسان من قبيل قانون الأمن الوطني وعقوبة الإعدام وحقوق المستنكفين ضميرياً من الخدمة العسكرية. وتتجاهل خطة العمل الوطنية قضية حماية حقوق الإنسان للأشخاص الضعفاء من قبيل الأقليات الجنسية[١٠].

٧- وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان الحكومة بأن تُثقف المسؤولين عن إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمسؤولون الحكوميون والعاملون في مجال الرعاية الاجتماعية؛

وبأن تعتمد برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وأن تدعمها على كافة المستويات بطريقة شاملة؛ وبأن تسنَّ قوانين متعلقة بثقافة حقوق الإنسان[١١].

ثانياً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف – التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٨- أشار كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن الحكومة قد تجاهلت التزاماتها المتمثلة في تنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات رصد المعاهدات ونشرها وإلى أنها لم تبذل أيَّ جهودٍ صادقة في سبيل التعاون مع المجتمع المدني[١٢].

باء – تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

٩- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد ساهمت مساهمة واسعة في تحسين حقوق النساء في جمهورية كوريا. وأثرت هذه اللجنة في عملية مراجعة قانون الأسرة الذي أدى إلى تحقيق أكبر إنجاز في السنوات الأربع ألا وهو إلغاء نظام ترؤس الذكور فقط للأسرة أو ***(hojuje)***. ووفقاً للجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، ثمة مشاكل لا تزال قائمة ألا وهي: الفجوة الكبيرة في الرواتب بين الرجال والنساء، وانخفاض نسبة النساء في المناصب الرفيعة المستوى، والعنف ضد النساء، والتحرش الجنسي والقوالب النمطية بشأن دور الجنسيْن بما في ذلك المفهوم السائد بأنه ينبغي للنساء أن يقمن بدور مقدمي الرعاية الأساسية للطفل. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بالمبادرة إلى تنفيذ السياسات لتغيير القوالب النمطية المتعلقة بالمرأة وتشديد العقوبة على مرتكبي أعمال العنف ضد النساء[١٣]. وأشار كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه على الرغم من إلغاء "نظام رئاسة الأسرة"، لا تزال النساء يعانين التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولقد أُلغي بعض السياسات الحكومية للمساواة بين الجنسيْن مما أدى إلى تدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان للنساء في المجتمع الكوري[١٤].

١٠- وأفادت لجنة حقوق الإنسان الدولية للمثليات والمثليين جنسياً بأن سياسات كوريا الجنوبية إزاء قضايا المثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الجنس ومغايري الهوية الجنسية والمنحرفين جنسياً كانت سياسات تقدمية نسبياً. إذ إن البلد قد حظر التمييز في العمل على أساس الميل الجنسي في عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٦، سمح هذا القانون للأشخاص الذين أجروا جراحة لتغيير جنسهم بحيازة وثائق شخصية تبرز هويتهم الجنسية المبدَّلة. إلا أن كراهية المثليين لا تزال مستحكمة ولا يزال الناشطون في قضايا المثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الجنس ومغايري الهوية الجنسية والمنحرفين جنسياً يواظبون على محاربة التمييز في المدارس وفي الجيش، حسبما أفادت به لجنة حقوق الإنسان الدولية للمثليات والمثليين جنسياً. ولا يزال الكثير من المواقع الإلكترونية المثلية محظوراً[١٥].

وقد أفادت لجنة حقوق الإنسان الدولية للمثليات والمثليين جنسياً بأنه في عام ٢٠٠٧ صاغت وزارة العدل مشروع قانونٍ مناهض للتمييز. إلا أن هذه اللجنة أشارت أيضاً إلى أن ذاك القانون الذي لم تبت فيه في ذلك الوقت اللجنة التشريعية والقضائية، استبعد سبع فئات محمية بما في ذلك فئة الميل الجنسي[١٦].

١١- وقد أضحت مؤخراً حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موضع قلق اجتماعي رئيسي، مثلما أكدت على ذلك اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان. وقد أدخلت الحكومة سياسات محسَّنة وأصدرت في عام ٢٠٠٧ تشريعاً ألا وهو *القانون المتعلق بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة*. وأفادت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بأن الحكومة وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أنها لم تصدق عليها بعد[١٧]. ومع ذلك فقد أشار كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن السياسات والبرامج المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة لا تميز بين الجنسيْن، مما يسلط الضوء على أهمية مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء[١٨]. وأشار كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه على الرغم من سنِّ قانون يتعلق بمناهضة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، يتواصل التمييز في الوظيفة وفي الدخل ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يكفل القانون الذي يضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنقل الحق في استعمال الطرقات والمباني ووسائل النقل العامة. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُزج بالأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات العلاجية من دون موافقتهم، ويحرمون من علاقاتهم الشخصية ومن حقوقهم الثقافية، ويعانون ظروفاً إسكانية وغذائية سيئة، وعمالة قسرية وإيذاءً عنيفاً داخل المرافق. ووفقاً لكل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، ينبغي للقانون أن يشمل حظر التمييز القائم على أشكال العمل، وينبغي للحكومة أن تبذل ما في وسعها لتواظب على رصد القطاع الخاص والقطاع العام من أجل إنهاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي إنشاء منظمة تُنظم مرافق الرعاية الاجتماعية وتُشرف عليها، كما ينبغي النهوض بسياسات تُشجع على اعتماد الأشخاص ذوي الإعاقة على ذاتهم[١٩].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية

١٢- أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان يوماً مشهوداً في الذكرى السنوية العاشرة على تنفيذ حكومة جمهورية كوريا إعدامات لآخر مرة، وبناء عليه فإن منظمة العفو الدولية تعتبر جمهورية كوريا "دولة مُلغية لعقوبة الإعدام عملياً". وأفادت منظمة العفو الدولية بأن الرئيس قد خفّف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ستة أحكام قَضتْ بإعدام سجناء إلى أحكام بالسجن مدى الحياة. بيد أنه لا يزال ثمة ٥٨ سجيناً محكوماً عليهم بالإعدام وثمة جرائم لا تزال تستوجب عقوبة الإعدام. وفي عام ٢٠٠٧، صدرت عقوبتان بالإعدام. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن مشروع القانون الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام لا يزال مطروحاً على السلطة التشريعية والقضائية للجمعية الوطنية منذ ٢٠٠٥، وإذا لم يصوت عليه قبل نهاية الدورة البرلمانية الراهنة، فإن مشروع القانون الخاص سيسقط في آذار/مارس ٢٠٠٨[٢٠]. وأوصت منظمة العفو الدولية

الحكومة بإدخال وقف اختياري رسمي بوصفه خطوةً نحو إلغاء عقوبة الإعدام والإسراع باعتماد مشروع القانون الخاص لإلغاء عقوبة الإعدام في الجمعية الوطنية[٢١]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان وكل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بإلغاء عقوبة الإعدام[٢٢].

١٣- وأبلغت كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن أن حق النساء في الصحة وحقهن في حرية الاختيار قد انتهكا أيضاً بسبب ممارسات الإجهاض غير القانونية[٢٣].

١٤- وأفادت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بأن تعذيب الأشخاص المحتجزين في وكالات التحقيق وفي غيرها من الهيئات الوطنية بما في ذلك السجون قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأربع المنصرمة. بيد أنها أشارت أيضاً إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما في المرافق غير المسجَّلة انتهاكات خطيرة حسبما يُذكر، ولهذا تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير إشرافية فعلية[٢٤]. وأشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى ضرورة تحسين حقوق الإنسان بسرعة في مرافق حماية المتخلفين عقلياً والمعوقين والمسنين والأطفال[٢٥].

١٥- وفي مسألة العنف المترلي، أفادت كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأن ضحايا العنف المترلي غير محميين بالكامل في جمهورية كوريا. ويعزى السبب في ذلك إلى أن العنف المترلي شأن خاص حسب ما هو معلوم؛ ولأن الضمانات القانونية والمؤسسية للضحايا هزيلةٌ؛ وكذلك الوعي بين أفراد الشرطة فهو متدنٍ؛ وغالباً ما يُسمح للمعتدي بالبقاء في المترل بينما تُطرد الضحية بموجب النظام القانوني القائم؛ وتركز المرافق الحكومية على تقديم المشورة للضحايا بدلاً من معاقبة مرتكبي أعمال العنف، مما أسفر عن مقاضاة ١٤,٩ في المائة فقط من بين المحتجزين لارتكابهم أعمال عنف مترلي في عام ٢٠٠٣. وأشار كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه يجب على السلطات المختصة أن تبذل المزيد من الجهود لتنظيم حملات التوعية بأن العنف المترلي جريمةٌ؛ وإصدار أوامر قضائية ملائمة على أساس تقييم خطر المعتدي على الضحية؛ وضمان السلامة الشخصية للضحية[٢٦].

١٦- وأفادت اللجنة الكورية الوطنية لحقوق الإنسان بأنه على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية حقوق الأطفال، لا تزال عقوبة الأطفال بدنياً تُعتبر مسألة خطيرة بصفة خاصة[٢٧]. وقد أبلغت كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن أن العقوبة البدنية لا تزال سائدة في المدارس[٢٨]. وأشارت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية التي تُمارس ضد الأطفال إلى أن العقوبة البدنية مشروعة في المترل. ولا يحصل الأطفال إلا على قسط محدود من الحماية من العنف

بموجب قانون رعاية الطفل، وقانون العقوبات، والقانون الخاص لمعاقبة العنف المترلي، وقانون منع العنف المترلي وحماية الضحايا، والدستور[٢٩]. وكذلك فإن العنف المترلي قانوني في المدارس بموجب المادة ١٨(١) من القانون المتعلق بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي والمادة ٣١(٧) من مرسوم إنفاذ القانون[٣٠]. وأشارت أيضاً المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية التي تُمارس ضد الأطفال إلى أن العقوبة البدنية غير قانونية كحكم يصدر في جريمة ما ولا كتدبير تأديبي في المؤسسات الإصلاحية. ولا يوجد حظر صريح للعقوبة البدنية في أماكن الرعاية البديلة. وشددت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية التي تُمارس ضد الأطفال في توصيتها على الإسراع بسنّ التشريعات لحظر العقوبة البدنية التي تُمارس ضد الأطفال في جميع الأماكن[٣١].

١٧- ووفقاً لكل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، لا يزال الاحتجاز التعسفي سائداً في الجيش لأن عدداً كبيراً من العسكريين قد اعتُقلوا لمجرد صدور أمر عن رؤسائهم من دون مراعاة الأصول القانونية ولا الإجراءات القضائية، بينما يقبع السجناء غير المدانين في "زنزانات احتياطية" (زنزانات احتجاز في الجيش) لفترات طويلة من الزمن[٣٢].

٣- إقامة العدل وحكم القانون

١٨- أشارت كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن مراجعة قانون الإجراءات الجنائية وسنَّ قانون الإحضار قد أسفرا عن تسليط الأضواء على حقوق المحتجزين. ومع ذلك فإن قانون الإجراءات الجنائية يدعم الشرطة ومكاتب الإدعاء، ولا يعتبر قانون الإحضار فعالاً بالكامل لأنه يستبعد صراحة غير المواطنين في مرافق احتجاز المهاجرين ولا يُقدم ما يكفي من الوسائل الملموسة لضمان الحماية التي يكفلها قانون الإحضار[٣٣].

١٩- ومع أن الجهود التي تبذلها لجنة الحقيقة والمصالحة وغيرها من مؤسسات العدالة الانتقالية قد سلطت الضوء على بعض الجرائم التي وقعت في الماضي، فإن رفض مرتكبيها الاعتراف بهذه الجرائم والافتقار إلى تدابير عقابية بحقهم حالا دون تحقيق العدالة، حسبما أفاد به كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية[٣٤].

٤- الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية

٢٠- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات ثمة خطر متزايد يتمثل في التعدي على الخصوصية، ويأتي هذا الخطر من المراقبة والتنصت عن طريق دوائر التلفزيون المغلقة وانتهاك البيانات الشخصية وتكنولوجيا التعرف البيولوجي[٣٥]. وثمة شواغل مشابهة أعرب عنها أيضاً كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية[٣٦]. وأوصت اللجنة

الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بأن تُبذل الجهود في سبيل حماية حقوق الخصوصية من الإفراط في تحصيل البيانات الشخصية وإساءة استخدامها[٣٧].

٢١- وتطرق كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى مشاكل التمييز ضد الأُسر غير التقليدية مشيرين إلى أن قانون الصحة الأُسرية يشدد على ما يبدو على "الأسرة" في عنوانه باللغة الإنكليزية، ولكن المُعادل له في اللغة الكورية يعني "المنزل الصحي" مما يُفرق بين "منزل صحي" و"منزل غير صحي". وينص القانون على أن الأسرة التقليدية المؤلفة من رجل وامرأة وأطفالهما هي أسرة صحية بينما لا تُعد كذلك الأنماط الأخرى من الأُسر. وتنص المادة ٣ تحديداً على أنه يمكن تشكيل الأسرة بالزواج ورابطة الدم والتبني فقط. وأشار كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه يجب مراجعة القانون لأنه لا يشمل المعاشرة ولا الأسرة الحاضنة ولا الأبوين غير المتزوجين ولا غير ذلك من الأُسر غير التقليدية[٣٨].

٢٢- وأشار كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن القانون المدني بحاجة إلى التعديل لكي يضمن حقوق النساء في الملكية المتساوية عند الزواج وعند حلّه. ومن بين الأزواج الكوريين ثمة ٧٦,٢ في المائة ممن يسجلون منازلهم باسم الزوج وعندما يرفع الزوجان دعوى بالطلاق، تحصل ٢٠ إلى ٤٠ في المائة فقط من الزوجات على بعض الممتلكات[٣٩].

٥- حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وتنظيم الشراكات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الحياة الحكومية والسياسية

٢٣- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أنه قد بدأ النظر في البرامج البديلة للخدمة العسكرية بالنسبة للمستنكفين ضميرياً[٤٠]. وفي الشأن ذاته، أعرب كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن شواغله من أن المستنكفين ضميرياً لا يزال يُزج بهم في السجون لأن الاستنكاف الضميري يُعتبر جناية. وكثيراً ما يُعاقب المستنكفون ضميرياً عن تدريبات الخدمة الاحتياطية في الجيش ويُجبرون على دفع غرامات[٤١]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحماية حقوق الإنسان بأن تُدخل الحكومة سياسات مخصصة للمستنكفين ضميرياً على وجه السرعة، كما أوصت بذلك هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[٤٢].

٢٤- وأفاد كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير

الحكومية بأنه على الرغم من أن الدستور يحظر صراحة نظام منح التراخيص لإقامة التجمعات فإن الحكومة تُطبق بحكم الواقع هذا النظام عن طريق إصدار مذكرات رفض مسبقة بموجب القانون ذي الصلة الذي يُلزم الأشخاص بالإبلاغ عن التجمعات والتظاهرات سلفاً. والشرطة إذ تحيط المناطق المخصصة للتجمع والتظاهر بحافلات تضم عناصرها فإنها تمنع الأشخاص عموماً من الاقتراب من تلك المناطق وتقمع أي نوع من الاتصال مما يؤدي فعلياً إلى بطلان الحق في التجمع والتظاهر(٤٣). وفي الشأن ذاته، ذكرت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان أن التجمعات ذات الصلة بالمسائل السياسية حُظرت سلفاً خوفاً من إعاقة السير ومن احتمال اندلاع أعمال عنف(٤٤).

٢٥- وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن قانون الأمن الوطني النافذ منذ عام ١٩٤٨ قد استُخدم على مرِّ السنين لِسَجن أشخاص شاركوا في أنشطة سياسية سلمية ولنشر وتوزيع مواد تُعتبر "مفيدة" للعدو. وينص القانون على أحكام طويلة أو حتى على عقوبة الإعدام في أنشطة "مناهضة للدولة" و"تجسسية"، إلا أن هذه الشروط غير محددة بوضوح(٤٥). وفي هذا الصدد، شددت منظمة العفو الدولية على الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري الثالث المقدَّم من جمهورية كوريا والذي تذكر اللجنة فيه أن القيود المفروضة على حرية التعبير لا تستوفي متطلبات العهد، وحثت الدولةَ الطرف على أن تضمن على وجه السرعة الانسجام مع المتطلبات بموجب العهد. وذكرت منظمة العفو الدولية أيضاً أن توصيات مشابهة أصدرتها اللجنة في وقت مبكر لتعديل قانون الأمن الوطني من أجل تحقيق انسجامه مع المعايير الدولية فيما يتعلق بوضوح القانون الجنائي لم تحظ بالمتابعة(٤٦). وأوصت منظمة العفو الدولية الحكومة بأن تتخذ خطوات ملموسة لإلغاء قانون الأمن الوطني، أو تعديله خلاف ذلك ليصبح منسجماً مع المعايير الدولية المتعلقة بوضوح القانون الجنائي وحرية التعبير وإقامة الشراكات(٤٧). وأفادت أيضاً اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بأن قانون الأمن الوطني لم يُلغ(٤٨).

٢٦- وذكر أيضاً كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية أن قانون الأمن الوطني يُجرِّم تعسفياً مجرد حيازة الكتب أو التعبير عن الآراء، ويتوسع نطاقه في الواقع بسبب التشريعات الجديدة التي تعزز الرقابة والسيطرة على الاتصالات وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن شبكة الإنترنت وهي أهم منتدى مفتوح ومُستخدم على نطاق واسع لتبادل مختلف الآراء ولبلورة الرأي العام، قد نُظِّمت بموجب القانون لحظر حرية التعبير عن الآراء السياسية أثناء الانتخابات الوطنية(٤٩).

٢٧- وأشار كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى انخفاض مستوى مشاركة النساء في الأنشطة السياسية، وذكَّر بأن الجمعية الوطنية كانت تضم أقل من ١٠ نساء مشرِّعات حتى الانتخابات السابعة عشرة التي أسفرت عن حصول النساء على ٤٣ مقعداً(٥٠).

٦- الحق في العمل وفي ظروف العمل العادلة والمواتية

٢٨- ذكر كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية أن "العمال غير النظاميين" يواجهون تحديات هائلة في المجتمع الكوري؛ إذ يحتاجون إلى شبكة الضمان الاجتماعي ويعانون الفروقَ في الدخل وفي ظروف العمل بين العمال النظاميين والعمال غير النظاميين. ويشكل العمال غير النظاميين ٥٠ في المائة من العمال الكوريين، مما يسهم في تعميق الاستقطاب الاجتماعي[٥١]. وأفادت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان أيضاً أن العمال غير النظاميين يعانون التمييز في العمل بشكل خطير. وأفادت اللجنة الوطنية بأنه بعد أن أصبح *القانون المتعلق بحماية العمال غير النظاميين* نافذاً في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بدأ بعض أرباب العمل بطرد العمال غير النظاميين أو رفضوا تجديد عقودهم لكي يتفادوا إمكانية تسوية أوضاعهم[٥٢].

٢٩- وأفاد كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأنه على الرغم من أن المزيد من النساء يرغب في العمل، فإن ٥٤,٧ في المائة فقط ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٤ عاماً قد وجدنَ عملاً في عام ٢٠٠٦. ووفقاً للاستقصاء الذي أجراه المكتب الإحصائي الوطني الكوري في آب/أغسطس ٢٠٠٦، فإن ٦٧,٦ في المائة من نسبة النساء العاملات يقمن بأعمال غير نظامية ويعانينَّ العمالة غير المأمونة مقابل أجر زهيد[٥٣]. ولقد أعرب كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن شواغل مشابهة وأوصت بسنِّ أو بمراجعة القوانين ذات الصلة المتعلقة بحماية حقوق النساء في سوق العمل وبحظر التمييز[٥٤]. وأوصى كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأن يحظى العاملون في مجال الرعاية وغيرهم من العمال غير الرسميين بالاعتراف القانوني بهم بوصفهم عمالاً[٥٥].

٣٠- وحسبما أفاد به كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، يعاني الأحداثُ أيضاً، بسبب وضعهم كعاملين بدوام جزئي، ظروف عمل سيئة حيث إنهم لا يتلقون الأجر أو يُدفع لهم أجر زهيد مع أنهم يعملون لساعات طوال. ولا تُؤمن لهم التشريعات مع ذلك أيضاً الحماية من هذا الوضع[٥٦].

٣١- وذكر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أن القانون المتعلق بإنشاء وتشغيل نقابات الموظفين الحكوميين قد أصبح نافذاً في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويُسمح للموظفين المدنيين بأن ينظموا أنفسهم قانونياً داخل وحدات إدارية محددة مسبقاً بموجب القانون. بيد أنه ثمة فئات متعددة من الموظفين الحكوميين الذين لا يزالون محرومين من حقوق الانضمام إلى النقابات بمن فيهم المديرون وموظفو الموارد البشرية والموظفون المسؤولون عن النقابات العمالية وعن العلاقات الصناعية والموظفون الحكوميون الخاصون من قبيل العسكريين وأفراد الشرطة

ورجال الإطفاء والمسؤولين المعينين سياسياً والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى. ويحق للموظفين المدنيين أن يشاركوا في المفاوضات الجماعية إلا أن مواضيع تلك المفاوضات تقتصر على مسائل تتعلق بالنقابات العمالية وبأجور الأعضاء ورعايتهم الاجتماعية وغير ذلك من ظروف العمل. ولا يمكن بالتالي للنقابات العمالية أن تعالج مسائل اقتصادية واجتماعية أخرى. وقد أفاد الاتحاد الدولي للنقابات العمالية بأن القيود المفروضة على العمل الجماعي أثارت في عام ٢٠٠٦ معارضة قوية للقانون من جانب نقابة الموظفين الحكوميين التابعة للاتحاد الكوري للنقابات العمالية، وأسفرت كذلك عن اتخاذ الحكومة إجراءات ضد النقابات العمالية للموظفين الحكوميين شملت إغلاق ما يربو على مائة مقر محلي لنقاباتهم[٥٧]. وأعرب أيضا كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن شواغله فيما يتعلق بحقوق العمال في العمل الجماعي وفي الإضراب[٥٨].

٣٢- وأبلغ الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أيضاً أن الحكومة طرحت على البرلمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ سلسلة من قوانين العمل المنقَّحة التي من شأنها أن تيسر عملية توظيف عمال بديلين أثناء الإضرابات وتشغيل عمال بعقود مؤقتة. ووفقاً للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، استمر أرباب العمل في عام ٢٠٠٦ في طرد النقابيين دون معاقبتهم على ذلك وغالباً ما رفعوا دعاوى جنائية (وقدموا مطالب بمبالغ هائلة من التعويضات) لما يُزعم من "عرقلة الأعمال التجارية" بسبب الأنشطة الدائمة للنقابات. وأشار الاتحاد الدولي للنقابات العمالية أن لجوء الشرطة للعنف ضد المضربين تواصل في عام ٢٠٠٦ مما أسفر عن وقوع إصابات خطيرة لدى البعض ووفاة أحد عمال الحديد والصلب[٥٩].

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي ملائم

٣٣- وفقاً للجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، تدعو الحاجة إلى تعزيز الفكرة القائلة بأنه ينبغي للحكومة ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد وإعمالها. وقد تحسنت في السنوات الأربع المنصرمة السياسات الحكومية في مجال ضمان الحقوق الاجتماعية. بيد أنه بالنظر إلى الهوة الواسعة بين الفقراء والأغنياء وانعدام الأمن الوظيفي بشكل متزايد والبطالة، لا بد من تعزيز حماية الحقوق الاجتماعية للأفراد، حسبما ذكرت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان[٦٠]. وقد شددت اللجنة[٦١] على أن الافتقار إلى شبكة الضمان الاجتماعي وضعف نظام الرعاية الاجتماعية القائم جعلا الفارق الاقتصادي وازدياد عدد الفقراء أمراً شديد الخطورة مما يسهم في التوجه نحو تعاقب الفقر من جيل إلى آخر. وأعرب أيضاً كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن القلق إزاء وضع الأُسر ذات الأمهات العازبات التي تعيش دون خط الفقر[٦٢]. وقد أعرب أيضاً كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن قلق مشابه، وأوصت بإعادة تقويم معايير اختيار المؤهلين للحصول على ضمانات المعيشة الأساسية والحد الأدنى لتكاليف المعيشة؛ وبإنشاء نظام شامل للمعاشات الأساسية لتغطية كل منْ لا تشمله خطة المعاشات الوطنية[٦٣].

٣٤- وأشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أن برنامج الضمان الصحي الحكومي في متناول جميع الأفراد وأن نطاق تغطيته يتحسن. بيد أنه من الضروري تخفيض نسبة المساهمة المالية للأفراد وتوسيع نطاق تغطية الضمان الصحي بقدر أكبر، ويعزى السبب في ذلك جزئياً إلى أن الأعباء الاقتصادية المفروضة على المرضى المصابين بأمراض مستعصية واحتياجاتهم من الرعاية الصحية الطويلة الأجل ما انفكت تتزايد[٦٤]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان الحكومة بأن تتخذ تدابير تكفل الحق في الصحة عن طريق تعزيز نظام الرعاية الصحية بما يضمن الحقوق في المأوى ويوسع نطاق المساعدة الطبية للفقراء بحيث يتمكن جميع أفراد البلد من التمتع بمستويات معيشية ملائمة[٦٥].

٣٥- وأفاد كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأن عمليات الإخلاء القسري من دون إنذار مسبق لا تزال سائدة حتى في أشهر الشتاء أو في منتصف الليل. ولا توجد سياسة إسكان فعالة تشمل المساكن غير المسجلة والمستأجرين. وثمة ٠٠٠ ٥٥٠ ٢ مترل بما في ذلك "المنازل المصنوعة من الفينيل" و"الغرف الفردية" و"الغرف السفلية" لا يستوفي معايير الإسكان في حدها الأدنى، كما هو موضح في القوانين والمراسيم الكورية. وعلاوة على ذلك، فقد المئات من المزارعين في بيونغ تايك منازلهم وأراضيهم بسبب نقل إحدى قواعد جيش أجنبي إلى تلك المنطقة مؤخراً[٦٦]. وأشار كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه يجب إلغاء الأحكام التي تسهل عمليات الإخلاء القسري من دون إنذار مسبق. وكلما كانت هناك مشاريع حكومية أو مشاريع بناء خاصة، ينبغي للحكومة أن تأمر ببناء منازل للإيجار أو منازل مؤقتة لأولئك الذي يتعرضون للإخلاء القسري. وأوصت هذه المنظمات أيضاً بتأمين مساكن معقولة واعتماد معايير واقعية للمؤهلين للحصول على مساكن لتأجير المساكن الحكومية[٦٧].

٨- الحق في التعليم

٣٦- أشار كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أن التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية، وإن كان مجانياً من حيث المبدأ، يُثقل كاهل الأُسر بأعباء مالية ضخمة[٦٨]. وكما ذكرت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، فإن التعليم المتوسط في المدارس إلزامي أيضاً ولكن لا يزال الأهل مضطرين لدفع نفقات نسبة معينة من التعليم. وعلاوة على ذلك، فقد أفاد كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأن استمرار التأكيد على سياسة تنظيم اختبار الدخول إلى الكليات يزيد العبء المالي المفروض على الأسرة ويسفر أيضاً عن تفاوت نوعية التعليم فيما بين الكوريين الذين ينتمون إلى مختلف شرائح ضريبة الدخل[٦٩]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير تكفل الحق في التعليم للطلاب الذين ينحدرون من أُسر منخفضة الدخل[٧٠]. وأشار كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية إلى أنه ينبغي للحكومة أن تعتمد تدابير ملموسة لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة حيث إنها تحدثت عن تخفيف العب المالي في مجال التعليم عن الأُسر التي تنتمي إلى شريحة ضريبة الدخل الأدنى وذلك عن طريق تطبيع أنظمة التعليم الحكومية وإدخال إصلاحات على المسابقة المبالغ فيها لدخول الكليات وتعزيز قابلية الحصول المتكافئ على التعليم العالي[٧١].

٣٧- وأفاد كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأنه لا يزال من الصعوبة البالغة بمكان أن يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة التعليم المناسب. فمن أجل تعزيز التعليم واقعياً في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي دعم قانون التعليم الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة بما يكفي من الميزانية والموظفين حيث إن هذا القانون يؤيد إنشاء المدارس وإعداد الصفوف بالأساتذة المتخصصين ناهيك عن تأييده للتعليم المجاني الإلزامي في مرحلة ما قبل المدرسة للأطفال ذوي الإعاقة. وأوصى أيضاً كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بتوسيع التعليم الإلزامي ليشمل النساء ذوات الإعاقة[٧٢]. وقد صدرت توصيات مشابهة عن كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية[٧٣].

٩- المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء

٣٨- قالت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إنه مع ازدياد عدد المهاجرين، وضعت الحكومة سياسات جديدة وراجعت التشريعات في هذا المجال. بيد أنه وفقاً للجنة ذاتها تُعتبر مظاهر التمييز التي يعانيها المهاجرون في حياتهم اليومية أمراً خطيراً[٧٤]. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه على حد علمها أصبحت جمهورية كوريا أول بلد مُستورِد للعمالة في آسيا يُنشد حماية حقوق العمال المهاجرين عندما أدخل القانون المتعلق بنظام تصاريح العمل للعمال المهاجرين في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وحتى عام ٢٠٠٧، كان عدد العمال المهاجرين يبلغ ٥٠٢ ٠٨٢ عاملاً حيث كان ٢١٠ ٠٠٠ عامل على الأقل عمالاً مهاجرين غير نظاميين[٧٥]. وأعرب الاتحاد الدولي للنقابات العمالية عن شواغل مشابهة وأشار إلى أن العمال المهاجرين يُمنحون تصريح عمل لثلاث سنوات فقط، ويُمنعون بشكل حازم من تغيير أرباب عملهم[٧٦]. وأوصت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان بتعزيز التوعية الاجتماعية وبمراجعة التشريعات والسياسات لتحسين حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين[٧٧].

٣٩- وشدد كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية على أن النساء يُشكلن الثلث تقريباً من جميع العاملات المهاجرات وهنَّ معرضات للاستغلال والتحرش الجنسي والعنف. فالافتقار إلى التأمين الصحي الإجباري يؤثر في المهاجرات العاملات. ويدعي الكثير من المهاجرات العاملات اللائي واجهن العنف الجنسي بأن أرباب عملهن هدَّدوهن بالعودة القسرية إلى وطنهن الأم إذا ما أبلغن عن مثل هذه الحوادث[٧٨]. وأبدى كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية ملاحظات مشابهة أشارت فيها أيضاً إلى أن

الكثير من المهاجرات اللائي يدخلن البلد بتأشيرات دخول من الفئة E-6 يتعرضن للعمل في البغاء و"للاستغلال بأجور بخسة" أو يُجبرن على ممارسة الأنشطة الجنسية[٧٩]. وأوصى كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بتعديل القوانين المطبَّقة لضمان استفادة النساء الأجنبيات من الإجراءات القانونية بصرف النظر عن قانونية دخولهن إلى كوريا[٨٠]. وأوصى كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بسن قوانين وإصدار تشريعات ذات صلة لضمان حقوق الإنسان للزوجات الأجنبيات المهاجرات وغيرهنَّ وسنِّ قانون منع الاتجار للتصدي للاتجار بالبشر دخل البلد وخارجه[٨١]. وأوصت منظمة العفو الدولية أيضاً باتخاذ تدابير تكفل حماية المهاجرات العاملات وتضمن عدم تعرضهن لممارسات تمييزية وغير ذلك من الانتهاكات؛ وتضمن كذلك أن تنسجم الظروف في مرافق الاحتجاز مع القانون الدولي والمعايير الدولية[٨٢].

٤٠- وسلَّط أيضاً كل من الرابطة المتحدة لنساء كوريا ومنظمة الخط الساخن لمساعدة المرأة الكورية ومركز حقوق الإنسان للمهاجرات في كوريا ومركز الإغاثة الكوري لضحايا العنف الجنسي والرابطة المتحدة للنساء المختلفات القدرة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية الضوء على وضع ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ امرأة من بلدان ثالثة متزوجات من كوريين ويعانين التمييز العرقي والطبقي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٠٠٠ ٥٠ طفل من زوجات وعاملات أجنبيات محرومون من ارتياد المدارس[٨٣].

٤١- وعلاوة على ذلك، أفادت منظمة العفو الدولية بأنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قامت الحكومة بسلسة من المداهمات التي أسفرت عن اعتقال عمال مهاجرين غير نظاميين واحتجازهم وترحيلهم. وفي هذا الصدد، أشارت منظمة العفو الدولية أيضاً إلى أنها تلقت تقارير مُلحة عن الظروف السيئة في مرافق احتجاز العمال المهاجرين وتقارير عن الإساءة والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يمارسها عناصر الأمن ضد العمال المهاجرين المحتجزين في انتظار ترحيلهم. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، أصبحت الظروف السيئة في مرافق الاحتجاز مأساوية بصورة واضحة أثناء الحريق الذي شبَّ في مركز احتجاز يوزو في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والذي خلَّف ١٠ قتلى و١٧ جريحاً. وعندما اندلعت النيران لم يعمل نظام إنذار الحرائق ولا نظام الطفايات وكان في الخدمة عدد أقل من الحراس عما يتطلبه القانون ولم يكن بحوزة الحارس الأقرب إلى تدارك الحريق مفتاح زنزانات المحتجزين. وقد حصل أقارب ضحايا الحريق على التعويضات. ورُحِّل المحتجزون الآخرون إلى بلدانهم الأصلية ولم يحصل الكثير منهم على التعويضات أو لم يُسمح لهم بالمطالبة بأجورهم غير المُسددة[٨٤]. وقد أعرب كل من منظمة مينبيون – محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية عن شواغل مشابهة[٨٥].

٤٢- وأفاد الاتحاد الدولي للنقابات العمالية بأن الحكومة تستمر في رفض تسجيل نقابة المهاجرين. وعندما تقدمت نقابة المهاجرين بطعن قانوني ضد رفض الحكومة، أصدرت محكمة سيؤول العليا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ حكماً يقضي بأن للعمال المهاجرين الحق في تنظيم النقابات بصرف النظر عن وضعهم القانوني في البلد[٨٦]. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن وزارة العمل قد طعنت، حسبما أُفيد، في هذا القرار الصادر عن المحكمة العليا(٨٧). وذكرت منظمة

العفو الدولية أيضاً بأن ثلاثة من كبار المسؤولين في نقابة المهاجرين قد اعتقلوا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ واقتيدوا إلى مركز احتجاز لأنهم كانوا "في وضع غير نظامي أو من غير وثائق"، وصبيحة ١٣ كانون الأول/ديسمبر رُحِّلوا سراً ومن دون محاكمة وفق الأصول القانونية[٨٨]. وأوصت منظمة العفو الدولية بحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين بما في ذلك احترام حقوقهم في تشكيل نقابات وفي ألا يتعرضوا للمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة بما يكفل عدم تعرضهم للاحتجاز والطرد التعسفييْن من دون محاكمة وفق الأصول القانونية وعدم انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٨٩].

٤٣- وذكر كل من منظمة مينبيون - محامون من أجل مجتمع ديمقراطي ومنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية والرابطة المتحدة لنساء كوريا والشبكة الكورية التقدمية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية بأن طالبي اللجوء محرومون من الوسائل القانونية التي تمكنهم من تأمين معيشتهم في حين أن عملية تحديد وضع اللاجئ ليست نزيهة ولا شفافة بسبب الافتقار إلى هيئة فاحصة مستقلة وإلى مترجمين دقيقين. فحتى اللاجئون المعترف بهم لا يزالون يواجهون عقبات في الممارسة الكاملة لحقوقهم في الحصول على الحماية بموجب الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بوضع اللاجئين باستثناء حقوقهم في البقاء وفي الحصول على عمل[٩٠]. وأشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أن إجراءات الاعتراف باللاجئين ينبغي أن تتحسن بما يتمشى مع قانون اللاجئين الدولي[٩١].

ثالثاً - الانجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

٤٤- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أنه طوال السنوات الأربع الماضية تحسنت حالة حقوق الإنسان إجمالاً لا سيما في مجال الحقوق المدنية والسياسية. ويُنظر إلى التمييز في الوقت الراهن على أنه مسألة مهمة من مسائل حقوق الإنسان في المجتمع. بيد أن اللجنة ذكرت أيضاً أنه في الوقت الذي يستقطب فيه الأشخاص المهمشون اجتماعياً وفئات الأقليات المزيد من الاهتمام، قلصت أيضاً الفجوة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين الفقراء والأغنياء التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الأخرى[٩٢].

٤٥- وذكرت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان أيضاً أن حماية حقوق الأشخاص المسنين فيما يتعلق بالاستلاب الاجتماعي، والبطالة، والفقر والرعاية الطبية قد بدت تحدياً جديداً نظراً لكون النسبة المئوية للأشخاص المسنين في البلد من أسرع النسب زيادة في العالم[٩٣].

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

غير متاحة

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٤٦- أشارت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان إلى أنه ينبغي للحكومة أن تُعد مشاريع لبناء القدرات والمساعدة التقنية بتعاونها مع المجتمع المدني وفقاً لما تعهدت به طوعياً لدى انتخابها في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة أيضاً أن تنظر في كيفية إدخال منظور حقوق الإنسان في مساعدتها الإنمائية الرسمية[٩٤].

Notes

_____

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org. (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council. Two asterisks denote a national human rights institution with "A" status.)

Civil Society

AI *Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008**

ALRC *Asian Legal Resource Centre, Hong Kong, China, UPR submission, January 2008**

GIEACPC *Global Initiative to End All of Corporal Punishment of Children, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008*

IGLHRC *International Gay and Lesbian Human Rights Commission, New York, NY, USA UPR submission, January 2008*

ITUC *International Trade Union Confederation, Brussels, Belgium, UPR submission, January 2008**

KWAU-KWH-WMHRCK-DAWU Korean Women's Association United (KWAU)*, Korea Women's Hotline (KWH), Women Migrant Human Rights Centre in Korea (WMHRCK), Korea Sexual Violence Relief Centre (KSVRC), Differently Abled Women United (DAWU) and co-signed by Gwangu Jeonam Women's Association United, Gyeong-gi Women's Associations United, Jeju Association for Women's Right, Jeju Women's Association, Korea Association of Women Theologians, Korea Women's Studies Institute, Korean Women Workers Association, Pohang Women's Association, Taegu Kyungbuk Women's ssociations United, The National Association of Parents for Charm-Education, Women Making Peace, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008

MINBYUN-PSPD-KWAU-KPNJ MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society*, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy *, KWAU-Korean Women's Association United*, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonet* in association with Buddhism Human Rights Committee, Civic Action for Social Justice, Consolidation for Medical Consumer, Cultural Action, Differently Abled Women United, Disability and Human Rights in Action, Establishment of the centre for human rights in military, GONGGAM-Korean Public Interest Lawyers Group, Gyeonggi Women's Associations United, Intellectual Property Left (IPLeft), Jeju Association for Women's Rights, Jeju Women's Association, Joint Committee with Migrants in Korea, Korean Medical Action Groups for Health Rights (KFHR), Korea Health and Medical Workers' Union (KHMU), Korean Health Professionals for Action (KHPA), Korea Association of Women Theologians, Korea Buddhist Order Association Human Rights Committee, Korea Centre for City and Environment Research, Korea Centre for United Nations Human Rights Policy (KOCUN), Korea Sexual Violence Relief Centre, Korea Women's Hotline, Korean Coalition for Housing Rights, Korean Women Workers Association, Korean Womenlink, Korean Public & Social Workers' Union (KPSU), Korea Solidarity for Conscientious Objection (KSCO), MigrantsTrade Union, MINKAHYUP Human Rights Group, National Council of Crumbly Man, Pohang Women's Association, SARANGBANG Group for Human Rights, Taegu-Kyungbuk Women's Association United, The National Association of Parents for Charm-Education, Women Migrant Human Rights Centre, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008

National Human Rights Institution

NHRCK National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007 **

---

[2] National Human Rights Commission of Korea, p.1.
[3] National Human Rights Commission of Korea, p.5.
[4] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[5] Asian Legal Resource Centre, Hong Kong, China, UPR submission, January 2008, p.2.
[6] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.1.
[7] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[8] The Korean Women's Association United, the Korea Women's Hotline, the Women Migrant Human Rights Centre in Korea, the Korea Sexual Violence Relief Centre , the Differently Abled Women United and other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[9] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.1. For examples of policies not included in the NAP, see also National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.6.
[10] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[11] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.5.
[12] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[13] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4.
[14] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[15] International Gay and Lesbian Human Rights Commission, New York, NY, USA UPR submission, January 2008, p.1.
[16] International Gay and Lesbian Human Rights Commission, New York, NY, USA UPR submission, January 2008, p.2.
[17] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4.
[18] The Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United and other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[19] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[20] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.1. See also National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[21] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.3.
[22] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.5; MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[23] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[24] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[25] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[26] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.2-3.
[27] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4. See also MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.

[28] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[29] Global Initiative to End All of Corporal Punishment of Children, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.2.
[30] Global Initiative to End All of Corporal Punishment of Children, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.2.
[31] Global Initiative to End All of Corporal Punishment of Children, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.1.
[32] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[33] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[34] MINBYUN MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.1.
[35] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[36] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[37] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[38] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3. See also MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[39] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United and other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3.
[40] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[41] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[42] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.5.
[43] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[44] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[45] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp.1-2.
[46] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp.1-2.
[47] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p. 4. See also National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.5.
[48] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[49] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.2-3.
[50] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.2-3.
[51] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.

[52] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.3. See also MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[53] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.1-2.
[54] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[55] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.2.
[56] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[57] International Trade Union Confederation, Brussels, Belgium, UPR submission, January 2008, p.1.
[58] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[59] International Trade Union Confederation, Brussels, Belgium, UPR submission, January 2008, p.1.
[60] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.3.
[61] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[62] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3.
[63] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3.
[64] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.3.
[65] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[66] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.3-4.
[67] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[68] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[69] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[70] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.3.
[71] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[72] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[73] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.4.
[74] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4.
[75] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.2.

[76] International Trade Union Confederation, Brussels, Belgium, UPR submission, January 2008, p.4.
[77] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4.
[78] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, p.2. See also Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.4-5.
[79] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.4-5.
[80] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[81] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, pp.4-5.
[82] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp. 3-4.
[83] Korean Women's Association United, Korea Women's Hotline, Women Migrant Human Rights Centre in Korea, Korea Sexual Violence Relief Centre, Differently Abled Women United, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.5.
[84] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp. 2-3.
[85] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3.
[86] International Trade Union Confederation, Brussels, Belgium, UPR submission, January 2008, p.8. See also Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp.2-3.
[87] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp. 2-3.
[88] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp. 2-3.
[89] Amnesty International, London, United Kingdom, UPR submission, January 2008, pp. 3-4.
[90] MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society, PSPD-People's Solidarity for Participatory Democracy , KWAU-Korean Women's Association United, KPNJ-Korean Progressive Network Jinbonetand other NGOs, Seoul, Korea, joint UPR submission, January 2008, p.3.
[91] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.4.
[92] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.2.
[93] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.1.
[94] National Human Rights Commission of the Republic of Korea, Seoul, Korea, UPR submission, January 2007, p.5.

– – – – –